الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

# المجلة اليومية

# لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-24

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

## السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

# قوائم المترشحين يجب أن تزكى "صراحة" بعدد من التوقيعات

أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها أمس الثلاثاء بشأن استمارات اكتتاب التوقيعات، أن كل قائمة ترشح للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل يجب أن تزكى "صراحة" بعدد من التوقيعات.

وأوضح البيان أنه بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية "يجب أن تزكى كل قائمة مترشحين بعدد من التوقيعات لا يقل عن خمس وعشرين (25.000) ألف توقيع فردي لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية" وأن التوقيعات "يجب أن تجمع عبر 23 ولاية على الأقل وأن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية عن ثلاثمائة (300) توقيع"، وهذا طبقا للمادة 316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وبالنسبة للقوائم المستقلة --يضيف نفس المصدر-- "يجب أن تدعم كل قائمة بمائة توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية".

وبالنسبة للقوائم الانتخابية في الخارج، "تقدم قائمة المترشحين، طبقا للمادة 202 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية (دون اشتراط التوقيعات) وإما بعنوان قائمة حرة تكون مدعمة بمائتي (200) توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية".

وأشارت السلطة في هذا الشأن إلى أنه "يمكن للأحزاب السياسية سحب الاستمارات من كل مندوبية ولائية للسلطة المستقلة وكذا من مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الكائن بنادي الصنوبر".

أما بالنسبة للقوائم المستقلة فيتم سحب الاستمارات من المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة.

وفي الخارج، يتم سحب الاستمارات --يوضح نفس المصدر-- من "مندوبيات السلطة المستقلة لدى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية".

وعن كيفية توقيع الاستمارات، أوضح البيان أنها "تتم بوضع بصمة السبابة اليسرى ويتم التصديق عليها لدى ضابط عمومي (أي الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله، ضابط الحالة المدنية، الموثق، المحضر القضائي، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم -الترجمان الرسمي-، رئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي وبتفويض منه أي موظف بذات المركز)".

واستطرد البيان أنه "لا يسمح لأي ناخب أن يوقع أو يبصم في أكثر من قائمة، وفي حالة مخالفة ذلك يعتبر التوقيع لاغيا ويعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من هذا القانون العضوي".

وحسب نفس المصدر، "يجب على الضابط العمومي، قبل القيام بإجراء التصديق، التأكد من الحضور الشخصي للموقع مصحوبا بوثيقة تثبت هويته، صفة الناخب الموقع بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية، كما يجب على الضابط العمومي التأكد تحت مسؤوليته من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية".

كما يشترط أن "تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، أي القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية، بمقر المندوبية الولائية للسلطة المستقلة قبل اثني عشر (12) ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات المحدد بيوم الخميس 22 أفريل 2021".

وخلص البيان إلى أن "رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية يقوم بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا". (واج)

# شرفي يحدد شروط وضوابط سحب استمارات التوقيعات

» اعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن شروط سحب استمارات التوقيعات، اين شددت هيئة شرفي على ضرورة ان تزكى كل قائمة للأحزاب بما لا يقل عن 25 ألف توقيع، بحيث يجب ان تجمع توقيعات قوائم الأحزاب عبر 23 ولاية على الأقل.

وأوضحت السلكة في بيان لها نشر عبر الصفحة الرسمية على "الفايسبوك" ان العدد الأدنى لتوقيعات كل ولاية لا يقل عن 300 توقيع لقوائم الاحزاب، بينما تم اشتراط 100 توقيع لكل مقعد عن القوائم الحرة او المستقلة.

وقررت هيئة شرفلي عدم اشتراط التوقيعات لقوائم الجالية تحت رعاية الأحزاب، في حين يجب ان تدعم القائمة الحرة للجالية يجب بأصوات 200 رعية لكل معقد.

ويمكن للأحزاب سحب الاستمارات من مقر السلطة أو مندوبياتها الولائية، وشددت الساطة على ضرورة سحب الاستمارات من المندوبيات الولائية فقط بالنسبة للقوائم المستقلة.

ووفقا لذات البيان فان استمارات الجالية تسحب من مندوبيات السلطة لدى القنصليات.

وأكدت هيئة شرفي انه لا يسمح لأي ناخب أن يوقع أو يبصم في أكثر من قائمة، موضحة في السياق ذاته ان مخالفة الإجراء تلقي توقيع صاحبها وتعرضه للعقوبات القانونية، ويكون التوقيع يكون بوضع بصمة السبابة اليسرى للناخب، كما سيتم المصادقة على كل استمارة لدى ضابط عمومي ، ويتوجب على الضابط العمومي التأكد من الحضور الشخصي للموقع، كما يتعين على الموقع أن يكون مصحوبا بوثيقة الهوية للمصادقة.

واشترطت الهيئة على الموقع أن يكون مصحوبا ببطاقة الناخب أو شهادة التسجيل في القوائم الانتخابية كما تؤكد انه على الضابط العمومي التأكد من تسجيل الموقع في القوائم الإنتخابية.

س-س

تحسبا لتشريعيات 12 جوان

# غلق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية.. وسحب ألف استمارة ترشح

سفيان ع

اختتمت، أمس الثلاثاء، المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لتشريعيات 12 يونيو القادم، والتي عرفت سحب نحو ألف استمارة ترشح من قبل مختلف الأحزاب السياسية ومترشحين ينوون التقدم في قوائم حرة.

وتشير آخر أرقام رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، إلى أن هذه العملية التي كانت قد انطلقت في 16 مارس الجاري عرفت إلى غاية مساء السبت الفارط إحصاء "680 ملف ترشح تم سحبه من قبل الأحزاب السياسية و300 ملف آخر من قبل المترشحين الأحرار".

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كانت قد دعت المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لا سيما البالغين منهم 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، إلى طلب تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية في بلدية إقامتهم، فيما توجهت إلى أولئك المقيمين بالخارج الذين دعتهم إلى التقرب من لجان مراجعة القوائم الانتخابية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية لتسجيل أنفسهم.

وتجدر الإشارة إلى أن تعداد الهيئة الناخبة في عملية الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المنظمة في الفاتح نوفمبر المنصرم كان قد بلغ إجمالا 24.475.310 مسجل.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد أعلن في خطابه للأمة يوم 18 فبراير الماضي عن حل المجلس الشعبي الوطني وتنظيم انتخابات تشريعية طبقا لأحكام المادة 151 من الدستور التي تنص على أنه "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة".

وتجسيدا لهذا القرار، وقع الرئيس تبون بتاريخ 11 مارس الجاري مرسوما رئاسيا يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 12 يونيو المقبل لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. كما أمضى، يوما قبله، القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات.

وأهم ما يطبع هذه الاستحقاقات الخاصة انتخاب أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان بمنح فئة الشباب مكانة خاصة، حيث أسدى رئيس الجمهورية، خلال ترؤسه لمجلس الوزراء، الأحد الماضي، تعليمات باتخاذ كل الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركتهم في هذا الموعد، تكريسا لانتخابات "ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي".

وأمر، الرئيس في السياق بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة باستحداث الآلية المناسبة لذلك من الجانب الإداري.

كما أكد، في سياق ذي صلة، على ضرورة وضع كل الوسائل المالية والمادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهذا لتمكينها من القيام بمسؤولياتها في أحسن الظروف.

وحول هذه الاستحقاقات، أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قناعته بأن "الإقبال والتنافس" على المقاعد البرلمانية "سيفرض الشفافية"، مبرزا عزم هيئته على تنظيم انتخابات تشريعية "تصان فيها أصوات الناخبين" وهذا استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها أعضاؤها ومندوبوها خلال الاستحقاقات الماضية، كما أشار إلى أن نمط الاقتراع الذي كرسه قانون الانتخابات الجديد "أعطى كل الضمانات للناخب لرسم الخارطة السياسية للبلاد".

# الانتخابات النزيهة ليست حلا؟!

حسين لقرع

يروّج بعض المعارضين الجزائريين المقيمين في الخارج، والذين أدمنوا رفضَ كلّ ما يأتي من السلطة، لفكرةٍ غريبة هذه الأيام مفادها أنّ الانتخابات التشريعية القادمة لن تكون بداية الحلّ في ظلّ بقاء النظام الحالي حتى لو كانت حرّة ونزيهة؟!

لو شكّك هؤلاء المعارضون في نزاهة الانتخابات القادمة، لفهمنا الأمر، لكنّ أن يقولوا إنّها لن تكون بداية للتغيير حتى لو جرت بكل شفافية، فهذا ما لا يمكن فهمه؛ في كل الدول التي تسمح بإجراء انتخابات نظيفة، يتحقق تدريجيا الانتقال الديمقراطي السلس وتداول الحكم بين السلطة والمعارضة، ويحدث التغيير وفق الإرادة الشعبية بمرور الوقت، ويكون للشعب ممثلون حقيقيون في البرلمان وحكومات نابعة من الأغلبية، فلماذا تكون الانتخابات الحرة في تلك البلدان أداة للتغيير ولا تكون كذلك في الجزائر؟!

الانتخابات التي لا تُحدث التغيير هي الانتخابات المزوّرة التي تحدّد السلطة نتائجها مسبقا وتمنح فيها الأغلبية الاصطناعية لأحزابها التي تدور في فلكها، مهما بلغ ضعفُ شعبيتها، وهذا فعلته السلطة مع جبهة التحرير والأرندي في 10 مواعيد انتخابية تشريعية ومحلية منذ 1997 إلى 2017، وقد رأينا النتائج الوخيمة لهذا التزوير المزمن والفاضح؛ إذ غرقت البلاد في الاستبداد والفساد والتخلف، وزهد الشعب في الانتخابات وأضحت أعدادُ المقاطعين لها تزداد من اقتراع إلى آخر، حتى بلغت نسبة العزوف 77 بالمائة في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ونعتقد أنّ السلطة قد استخلصت الدرس جيّدا من هذا العزوف المتصاعد، ولن تكرّر الممارسات السابقة لفائدة جبهة التحرير والأرندي في التشريعيات القادمة، وهي تعلم إلى أيّ درجة أصبحا منبوذين شعبيا، وقد لا تفعل ذلك مع أيّ بديل آخر يطرح نفسه بشكل انتهازي مقيت، لأنها تعرف أنّ الانتخابات القادمة هي آخر فرصة للاستجابة لرغبة الشعب العميقة في التغيير، وإذا أضاعتها بمنح الأغلبية الاصطناعية لأيّ تنظيم انتهازي يطرح نفسه بديلا للحزبين المنبوذين، فستفقد الانتخابات صدقيتها نهائيا ولن يصدّق الشعبُ بعدها أنها يمكن أن تشكّل أداة للتغيير السلمي الحضاري، وسيتراكم الاحتقان الشعبي، وستحلّ بالسلطة بذلك في إنهاء المعارضين الراديكاليين الذين يقودون الحراك وينادون بذهاب النظام وإقامة مرحلة انتقالية ومجلس تأسيسيّ يعيد صياغة أسُس الدولة جذريا.

انطلاقا مما سبق، نعتقد أنّ السلطة ستختار أيسر الحلّين، وهو التغييرُ التدريجي الهادئ عن طريق السماح بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، حتى لو قادت إلى فوز المعارضة بالأغلبية البرلمانية وتشكيل حكومة لأوّل مرّة منذ إقرار التعددية في فيفري 1989، فذلك أفضل وأكثر أمانا من تأجّج الشارع بملايين المتظاهرين مجدّدا.

إذا كان هناك مطلبٌ ينبغي أن ترفعه الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وكل الجزائريين الغيورين على استقرار وطنهم، في الداخل والخارج، وأن يناضل الجميع لأجله حرصا على حلّ الأزمة وإحداث التغيير الهادئ، فهو الإلحاح على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة، يختار فيها الشعب ممثليه كما يشاء، حتى يتحقّق التغييرُ التدريجي كما حصل في العديد من بلدان العالم، فذلك أدعى إلى تهدئة الشارع وتحقيق الاستقرار.

أمّا الإدّعاءُ بأنّ الانتخابات لن تغيّر الوضع ولو كانت حرة ونزيهة في ظل الأوضاع الحالية، فهو تطرّف سياسي مقيت وعدمية وسوداوية وإمعانٌ في تيئيس الشعب؛ فما الذي يمنع المعارضة من تغيير الدستور وشتى القوانين وإقامة دولة القانون والفصل بين السلطات وإطلاق الحريات... إذا وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات كما يفعل حزب التنمية والعدالة في تركيا منذ سنة 2002 إلى الآن؟ قد لا تتشابه الظروف، ولكنّ النضال لتحقيق أنموذج مشابه أفضل من تيئيس الناس من الانتخابات حتى لو كانت حرّة ونظيفة، بهدف الترويج لفكرة المرحلة الانتقالية والمجلس التأسيسي مع أنّها قد تتسبّب في انقسامات مجتمعية وصراعات إيديولوجية حادّة تُدخل البلاد في متاهاتٍ خطيرة.

يومية صوت الأحرار AL-AHRAR

## اختتام المراجعة السنوية للقوائم الانتخابية

# سحب نحو ألف استمارة ترشح لتشريعيات 12 جوان

**اختتمت، أمس، المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لتشريعيات 12 جوان القادم، والتي عرفت سحب نحو ألف استمارة ترشح من قبل مختلف الأحزاب السياسية ومترشحين ينوون التقدم في قوائم حرة.**

■ فاطمة. ر/ واج

وتشير آخر الأرقام المقدمة من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، إلى أن هذه العملية التي كانت قد انطلقت في 16 مارس الجاري عرفت إلى غاية مساء السبت الفارط إحصاء «680 ملف ترشح تم سحبه من قبل الأحزاب السياسية و300 ملف آخر من قبل المترشحين الأحرار».

يذكر أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كانت قد دعت المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، سيما البالغين منهم 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، الى طلب تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية في بلدية إقامتهم، فيما توجهت إلى أولئك المقيمين بالخارج الذين دعتهم إلى التقرب من لجان مراجعة القوائم الانتخابية على مستوى الممثليات الديبلوماسية والقنصلية لتسجيل أنفسهم.

وتجدر الإشارة إلى أن تعداد الهيئة الناخبة في عملية الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المنظمة في الفاتح نوفمبر المنصرم كان قد بلغ إجمالا 24.475.310 مسجل.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد أعلن في خطابه للأمة يوم 18 فبراير الماضي عن حل المجلس الشعبي الوطني وتنظيم انتخابات تشريعية طبقا لأحكام المادة 151 من الدستور التي تنص على أنه «يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة».

وتجسيدا لهذا القرار، وقع الرئيس تبون بتاريخ 11 مارس الجاري مرسوما رئاسيا يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 12 جوان المقبل لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني كما أمضى، يوما قبله، القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات.

وتنفرد هذه الاستحقاقات الخاصة بانتخاب أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان بمنح فئة الشباب مكانة خاصة، حيث أسدى رئيس الجمهورية، خلال ترؤسه لمجلس الوزراء، الأحد الماضي، تعليمات باتخاذ كل الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركتهم في هذا الموعد، تكريسا لانتخابات «ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي». وأمر، في هذا الصدد، بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة باستحداث الآلية المناسبة لذلك من الجانب الإداري.

كما أكد، في سياق ذي صلة، على ضرورة وضع كل الوسائل المالية والمادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهذا لتمكينها من القيام بمسؤولياتها في أحسن الظروف.

وحول هذه الاستحقاقات، أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قناعته بأن الإقبال والتنافس على المقاعد البرلمانية سيفرض الشفافية، مبرزا عزم هيئته على تنظيم انتخابات تشريعية تصان فيها أصوات الناخبين وهذا استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها أعضائها و مندوبيها خلال الاستحقاقات الماضية.

كما أشار أيضا إلى أن نمط الاقتراع الذي كرسه قانون الانتخابات الجديد «أعطى كل الضمانات للناخب لرسم الخارطة السياسية للبلاد»

الشعب

### السلطة المستقلة للانتخابات تؤكد:

# قوائم المترشحين يجب أن تزكى صراحة بعدد من التوقيعات

**أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان، أمس، بشأن استمارات اكتتاب التوقيعات، أن كل قائمة ترشح للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان يجب أن تزكى صراحة بعدد من التوقيعات.**

أوضح البيان أنه بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية «يجب أن تزكى كل قائمة مترشحين بعدد من التوقيعات لا يقل عن 25.000 ألف توقيع فردي لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية» وأن التوقيعات «يجب أن تجمع عبر 23 ولاية على الأقل وأن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية عن 300 توقيع»، وهذا طبقا للمادة 316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وبالنسبة للقوائم المستقلة «يجب أن تدعم كل قائمة بـ 100 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية».

وبالنسبة للقوائم الانتخابية في الخارج «تقدم قائمة المترشحين، طبقا للمادة 202 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية (دون اشتراط التوقيعات) وإما بعنوان قائمة حرة تكون مدعمة بمائتي (200) توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية».

وأشارت السلطة في هذا الشأن إلى أنه «يمكن للأحزاب السياسية سحب الاستمارات من كل مندوبية ولائية للسلطة المستقلة وكذا من مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الكائن بنادي الصنوبر».

واستطرد البيان أنه «لا يسمح لأي ناخب أن يوقع أو يبصم في أكثر من قائمة، وفي حالة مخالفة ذلك يعتبر التوقيع لاغيا ويعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من هذا القانون العضوي».

وخلص البيان إلى أن «رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية يقوم بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا».

### اختتام المراجعة السنوية للقوائم الانتخابية

## سحب نحو ألف استمارة ترشح للتشريعيات

اختتمت، أمس، المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لتشريعيات 12 جوان القادم، والتي عرفت سحب نحو ألف استمارة ترشح من قبل مختلف الأحزاب السياسية ومترشحين ينوون التقدم في قوائم حرة.

وتشير آخر الأرقام المقدمة من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، إلى أن هذه العملية التي كانت قد انطلقت في 16 مارس الجاري، عرفت، إلى غاية مساء السبت الفارط، إحصاء «680 ملف ترشح تم سحبه من قبل الأحزاب السياسية و300 ملف آخر من قبل المترشحين الأحرار».

يذكر، أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كانت قد دعت المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين منهم 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، الى طلب تسجيل أنفسهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية في بلدية إقامتهم، فيما توجهت إلى أولئك المقيمين بالخارج ودعتهم إلى التقرب من لجان مراجعة القوائم الانتخابية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية لتسجيل أنفسهم.

### يترأس اجتماعا غدا الخميس

# شرفي يطلب الدعم اللوجستيكـــي من الإدارات العمومية

## ■ لجنة مراقبة تمويل الحملات تشرع في عملها

يترأس محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، غدا الخميس، اجتماعا، بحضور الأمناء العامين لمختلف الوزارات، بجدول أعمال يتطرق إلى الجوانب اللوجستيكية، الواجب أن توفرها الإدارة للسلطة الانتخابية ومختلف امتداداتها المحلية. فيما ستباشر غدا الخميس، اللجنة المستقلة المكلفة متابعة تمويل الحملة الانتخابية. كما نصب شرفي مؤخرا لجنة خاصة للإجابة على استفسارات الأحزاب والمندوبيات الولائية.

هذا وبهدف التحضير اللوجستيكي للتشريعيات القادمة، المزمع إجراؤها يوم 12 جوان القادم، يترأس غدا الخميس، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اجتماعا مع الأمناء العامين بمختلف الإدارات المكلفة بالدعم اللوجستيكي والمالي للسلطة ويتعلق الأمر بوزارات الداخلية والخارجية والعدالة والمالية. وأكد شرفي أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وخلال اجتماع مجلس الوزراء، الأحد الماضي، شدد على الحكومة ضرورة إعطاء السلطة الانتخابية كل ما تحتاجه من مساعدات وتزويدها بكل ما تحتاجه من إمدادات مادية ومالية وبشرية. كما ذكر شرفي في تصريحات إعلامية للتلفزيون العمومي، أن القانون العضوي لنظام الانتخابات ينص صراحة، على وجوب أن تقدم مختلف الإدارات الدعم اللازم والذي تحتاجه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومختلف امتداداتها المحلية.

من جهة أخرى، أكد شرفي، أن اللجنة المستقلة لدى سلطة الانتخابات والمكلفة بمراقبة تمويل الحملة، ستشرع في عملها بداية من يوم غد الخميس، حيث وجه لها الدعوة لحضور اللقاء الذي سيجمعه بالأمناء العامين لمختلف الوزارات وذلك. يوضح شرفي. "حتى يكونوا أكثر إلماما بالإشكالات

المطروحة" في العملية الانتخابية. وفيما يتعلق بمحاربة المال الفاسد، أكد شرفي أن "محاربة المال الفاسد رهان الجميع"، مضيفا "الانتخابات سابقا كانت سبب الكوارث واليوم نريدها ملجأ ووسيلة لنجاة الأمة من مختلف الأزمات"، ويرى شرفي أن "الوفاق الوطني يبدأ من انتخابات نزيهة"، مؤكدا على نزاهة الاقتراع القادم من حيث أن "التنافس مفتوح للجميع والاختيار والقرار للشعب". وفيما يتعلق بتوضيح العملية الانتخابية، في ظل قانون انتخابي ونمط اقتراع جديدين، وبعد الشكاوى التي تلقتها سلطة الانتخابات، قرر محمد شرفي، تنصيب لجنة على مستوى السلطة مكلفة بالرد على مختلف الاستفسارات والاستجوابات التي تطرحها الأحزاب السياسية وأيضا الامتدادات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما أوضح شرفي أنه تم تخصيص بريد إلكتروني يتيح للأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار التواصل مع سلطة الانتخابات وطرح انشغالاتهم ليتم الرد عليهم عبر هذه الآلية. كما أضاف شرفي أنه اتخذ ما يقارب 10 قرارات توضح وتشرح كيفية سير العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها وذلك من أصل 40 قرارا يتيحه له القانون العضوي موضحا "لكل مرحلة قراراتها".

عبد الله نادور

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

## LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

# TRANSPARENCE ET RÉGULARITÉ DU SCRUTIN

*La révision exceptionnelle des listes électorales en prévision des élections législatives du 12 juin prochain a été clôturée hier, alors que l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a enregistré le retrait de près de 700 formulaires de candidature par les partis politiques et 300 autres par les candidats indépendants.*

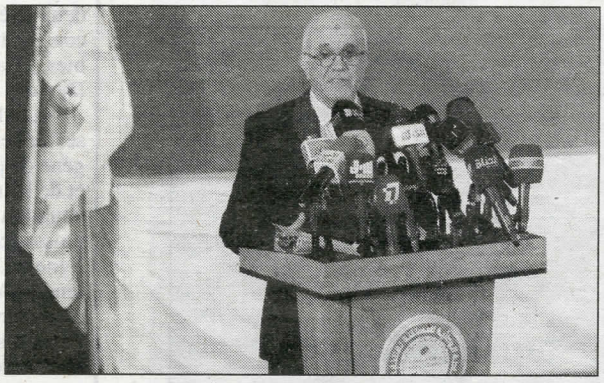

Le président de l'ANIE, Mohamed Charfi, avait fait état, dimanche dernier, du retrait de près de 700 formulaires de candidature par les partis politiques et 300 autres formulaires par les candidats indépendants. Compte tenu de l'expérience acquise par ses membres et délégués lors des précédentes échéances, l'ANIE est déterminée à organiser des élections législatives où les voix des électeurs sont protégées, a-t-il poursuivi, ajoutant que "le nouveau mode de scrutin a mis en place toutes les garanties au profit de l'électeur pour dessiner les contours de la carte politique du pays". Concernant les listes qui ne comportent aucune indication de candidats, le même responsable a assuré qu'une voix sera attribuée à chaque candidat de la même liste, comme le prévoit le nouveau mode de scrutin, qualifiant cette procédure de "solution juste et équitable" au lieu d'annuler le bulletin. L'ANIE œuvrera à la définition des modalités de distribution des voix obtenues dans ces cas. Intervenant lors de la réunion du Conseil des ministres, dimanche dernier, le Président Tebboune avait mis l'accent sur la nécessité de "mettre tous les moyens financiers et matériels à la disposition de l'ANIE pour lui permettre de s'acquitter de ses missions dans les meilleures conditions". Il avait instruit de prendre "toutes les dispositions administratives et financières relatives à l'appui et à l'encouragement de la participation des jeunes à cette échéance électorale, pour concrétiser des élections démocratiques qui traduisent le véritable changement". Le chef de l'Etat avait également ordonné d'assurer la gratuité des salles, des affiches publicitaires et de leur impression au profit des jeunes candidats et de charger les services des walis de créer un mécanisme administrativement adéquat. L'organisation des élections législatives figure parmi les engagements pris par le Président Tebboune dans son programme politique. Dans un discours à la Nation prononcé le 18 février dernier, il avait annoncé la dissolution de l'APN et l'organisation d'élections législatives anticipées.

Dans une entrevue début mars avec des responsables de médias nationaux, le chef de l'Etat avait indiqué qu'un changement "profond" du gouvernement devrait intervenir après les prochaines législatives "en fonction de l'issue de ces échéances".